

تحرك عاجل

مُحتجٌ بلا تُهمة لأكثر من شهر

في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أُلقي القبض على السيد علوي حسين العلوي بمكان عمله في البحرين؛ ثم سُمح له بمكالمة أسرته للمرة الأولى في وقتٍ متأخر من الليل، في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ليُخبرهم بأنه محتجٌ لدى مديرية التحقيقات الجنائية. فلم يتسن له الاتصال بمحامٍ، منذ اعتقاله، كما قد يواجه خطر التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

أُلقي القبض على السيد علوي حسين العلوي، البالغ من العمر 43 عامًا، ويعمل لدى شركة "بتلكو" (شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية)، عقب مراهمة قام بها أربعة رجال مُدججون بالسلاح، ويرتدون ملابس مدنية في حوالي الساعة الرابعة عصرًا في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بينما كان مجتمعًا مع مهندسين ومتعاقدين بموقع كانوا يعملون به في المحرق، شمال شرقي العاصمة المنامة؛ ولم يُبدى أي سببٍ لاعتقاله. كما قد صودر هاتفه وجهازه الحاسوب الخاصان بعمله، واقتيد إلى مكانٍ غير معروف. وفي اليوم ذاته، أبلغت زوجته "مركز شرطة البُديع" عن اختفائه، فقام العاملون بالاتصال بجميع مرافق الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية، والمستشفيات، والموانئ في البحرين، وأكدوا جميعًا عدم علمهم بمكان وجود السيد علوي حسين العلوي. وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2016، تقدمت زوجته بشكوى إلى الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية، حيثما أخبرها الموظفون بأنهم سيوافقونها بأي مستجدات. وعلى الرغم أن مديرية التحقيقات الجنائية نفت لأسرته عدة مرات أنها تحتجز السيد علوي حسين العلوي، فقد تلقت زوجته مكالمة من مديرية التحقيقات " في حوالي الساعة السادسة مساءً يوم 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، تعيد بأنه قد نُقل إلى سجن "الحوض الجاف بالمنامة، ولكن سلطات السجن نفت وجوده رهن الاحتجاز لديهم، وقامت بتحويل أسرته إلى النيابة العامة، فلم يتلقوا سوى الإجابة ذاتها. وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، اتصلت أسرته بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، للاستعلام عن آخر ما توصلوا له بشأن الحالة، وقد فوجئوا عند علمهم بالحالة أنه، وفقًا لتحقيقاتهم، أخبرتهم مديرية التحقيقات الجنائية أن السيد علوي حسين العلوي قد اتصل بزوجته، وأخبرها بمكان وجوده.



ففي الساعة الحادية عشر والربع مساء يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، اتصل السيد علوي حسين العلوي أخيراً بزوجته، وتحدث مع أمه، وأخبرهم بأنه محتججٌ لدى مديرية التحقيقات الجنائية. كما كان يُجيب أسئلتهم بنعم أو لا فقط، وطلب منهم الاعتناء بأنفسهم. وقد استغرقت المكالمة أربع دقائق، كما بدا صوته مُجهداً. وفضلاً عن ذلك، رُفضت كافة طلبات أسرته لزيارته ومحاميه للحضور معه أثناء استجوابه إلى حين اتهامه رسمياً.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو بالإنكليزية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات البحرينية على أن تُفرج عن السيد علوي حسين العلوي، ما لم يُوجّه له على الفور اتهامٌ بارتكاب جريمة جنائية معترف بها، بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية؛
- دعوة السلطات إلى أن تسمح له، على الفور وبصورة منتظمة، بالاتصال بأسرته ومحاميه وبتلقي أي عناية طبية قد تتطلبها حالته؛
- حث السلطات على أن تضمن حمايته من التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أثناء احتجازه لديهم.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 11 يناير/كانون الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد 555

قصر الرفاع، المنامة

البحرين

فاكس: +97317664587

وزير الداخلية

معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13، المنامة، البحرين

فاكس: +97317232661

تويتر : @moi_Bahrain

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص.ب. 450 ، المنامة، البحرين

فاكس رقم: +97317531284

البريد الإلكتروني: <http://www.moj.gov.bh/en/>

تويتر : @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

مُحتجٌ بلا تُهمة لأكثر من شهر

معلومات إضافية

وثقت منظمة العفو الدولية حالات اعتقال واحتجاز تعسفية، وتعرض المحتجزين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ولا سيما أثناء احتجازهم بمعزلٍ عن العالم الخارجي، وإخضاعهم للاستجواب من قبل مديرية التحقيقات الجنائية، حيثما يزعم فيه محتجزون أنهم يُجبرون على توقيع "اعترافات"، لكي تُستخدم كأدلة لإدانتهم أو إدانة آخرين ممن يُحاكمون. وتتضمن بعض الأساليب الموثقة ضرب المُحتجزين، وإجبارهم على الوقوف لفترات طويلة، وحرمانهم من النوم، وإبقائهم عراة.

ويُذكر أنه قد كُلفت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، التي عُينت بموجب أمرٍ ملكي أُصدر في 29 يونيو/حزيران 2011، بإجراء التحقيقات وإعداد التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت على خلفية الاحتجاجات في عام 2011. وحينما صدر تقرير اللجنة البحرينية المستقلة في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، أعلنت الحكومة التزامها بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وقد عرض التقرير رد الحكومة على احتجاجات الجماهير، كما وثق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت على نطاق واسع. وكان من بين التوصيات الرئيسية بالتقرير، دعوة الحكومة إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما تضمنته من تعذيب واستخدامٍ مفرطٍ للقوة، وإلى إجراء تحقيقات مستقلة حول مزاعم التعذيب.

وفي عام 2012، أنشأت الحكومة البحرينية مؤسستين رئيسيتين، هما الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية و"وحدة التحقيق الخاصة"، للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان ولضمان تحقيق المساءلة. ويتمتع "الأمين العام للتظلمات" و"وحدة التحقيق الخاصة"، بولاية واسعة النطاق معززة بالسند القانوني، كما تم تمكينهما وتزويدهما بالموارد لإجراء تحقيقات عاجلة وفعالة بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي يرتكبها وكلاء الدولة؛ وذلك في معرض تعاملها مع الشكاوى التي ترد إليهما، أو بمبادرة ذاتية منهما. وتتص الولاية الممنوحة لـ"الأمين العام للتظلمات" و"وحدة التحقيق

الخاصة،" على استقلاليتهما وضرورة توخي الشفافية في أعمالهما، ومراعاة مبدأ سرية المعلومات. كما يجوز لـ"الأمين العام للتظلمات" أن يحيل القضايا إلى "وحدة التحقيق الخاصة"، التي مُنحت ولاية تمكنها من التحقيق في القضايا وإحالتها إلى المحاكم، والطعن في قرارات وأحكام المحاكم أمام محكمة الاستئناف.

وقد اتسم عمل "الأمانة العامة للتظلمات" بفعاليته عمومًا على صعيد إحالة الشكاوى، المتعلقة بالتعذيب وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، إلى "وحدة التحقيق الخاصة" كي تتولى التحقيق فيها. ولكن في بعض الحالات، لم تتجح في اتخاذ إجراءات سريعة لحماية المُحتجزين من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، أو إجراء تحقيقات فعالة حول مزاعمهم، أو ضمان حصولهم على الرعاية الطبية. انظر تقرير منظمة العفو الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 *تجميل شكلي أم تغيير جذري؟ تقييم أداء هيئات الرقابة على حقوق الإنسان في البحرين*. (<https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/5080/2016/en/>).

الاسم: السيد علوي حسين العلوي

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 275/16 رقم الوثيقة: MDE 11/5251/2016 البحرين بتاريخ: 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016